

قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا فنقل الآية على قبا بينهما  
 وظاهر الشيخ ان التصديق اسم لكلمة التوحيد شرط في صحة  
 الايمان بها لانه اطلق عليها الآن قبل التلفظ بها وهذا  
 هو الصحيح من الاقوال الثلاثة وقيل انه جزء ما هيته  
 فكون الايمان على هذا من التصديق بالقلب والنطق  
 باللسان ولا فرق فيه بين الفادر والعاجز لما حاه الموت  
 ونحوه وذهب القاضي عياض الى انه شرط كمال فن حصل  
 له التصديق القلبي فهو مومن الاله عاصي بتلك النطق  
 وهذا الخلاف الماهوي في حق الكافر بالاصالة واما من ولد  
 بين اظهر المومنين وكان ابواه مومنين فلا خلاف انه مومن  
 وان النطق في حقه واجب مرة في عمره فقوله الشيخ ولم  
 يقبل من احد الخ لا بد فيه من حذف صفة اي كافر بالاصالة  
 كما مومن الاقوال انما هي فيه كذا قرره الشيخ سيدي يحيى  
 بن عمر الزاوي وقال المؤلف في شرحه اعلم ان الناس علي  
 ضربين مومن وكافر اما المومن بالاصالة فيجب عليه ان  
 يذكرها مرة في العمر ينوي في تلك المرة ذكرها الوجوب وان  
 ترك ذلك فهو عاصي واما انه صحيح الي ان قال واما الكافر  
 فذكره لهداه واجب شرطا في صحة ايمانه القلبي مع القدرة  
 وان عجز عن ذلكها بعد حضور القلب لمفاجاة الموت ونحو  
 ذلك سقط عنه الوجوب وكان مومنا هذا هو المشهور  
 من مذاهب علماء اهل السنة وقيل لا يصح الايمان الا بها  
 وانه لا فرق في ذلك بين المختار والعاجز وقيل يصح الايمان  
 بدونها مطلقا وان كان التارك لها اختيارا عاصيا كما في حق  
 المومن

المومن بالاصالة اذا نطق بها ولم ينو الوجوب ومنشأه  
 الاقوال الثلاثة الخلاف في التلفظ بهذه الكلمة المشرفة هل  
 هو شرط في الايمان او جزء منه او ليس شرطا فيه ولا جزء  
 منه ونقل الشيخ اللقاني ان من كان لا يحسن العربية يلقي  
 التعيين عنها بلسانه اتفاقا بل حكي عليه بعضهم الاجماع  
 انتهى ويظهر الفرق بين القول بالشرطية وعدم الشرطية  
 في الكافر فيسقط عنه النطق عند العجز لعدم القدرة  
 فهو شرط مع القدرة ساقط مع العجز ولا كذلك القول  
 بالشرطية فهو واجب عنده مطلقا لان الماهية اذا اختل  
 شرطها اي جزؤها اخف جميعها قيل القول ليست بشرط  
 ولا جزء هو مذهب القاضي ابي بكر ابن رشيد وهو ظاهر  
 قول المدونة لراجع علي الاسلام بقلبه واغتسل اجراه  
 وان لم ينويه الجنابة لانه نوي به الطهر واما ترك التنبيه  
 في قوله ولعلها وقد سئل السنوسي عن ذلك فاجاب بان  
 الضمير عايد على مجموع الكلمتين بتاويل الكلمة من باب تسمية  
 الكل باسم جزية وانه انما نفي فيما سبق لانه في مقام تفصيل  
 ما يندرج تحت كل كلمة واخره هنا بالتاويل المذكور للتنبيه  
 على ارتباط احدي الكلمتين بالآخري في ترجمة الايمان وانه  
 لا يحصل الا بمجموعهما ولا يتفجع في الايمان الا باحدهما دون  
 الآخري فصارت في شرطية اصول الايمان كاللغة الواحدة  
 قال وبالجملة فقد عرفت في كل مقام ما يناسبه ولذلك افرد  
 الضمير فيما مر في قوله بقلبه حروفها لتلازم الكلمتين وكونها  
 كالشي الواحد فيعود عليه ضمير المفرد كما يقال العينين ه

بالشرطية

١١٤